

الرياض تمد استثمارات التسوق الرقمي إلى جيو الهندية الناشئة

صندوق الثروة يشتري حصة بقيمة 1.5 مليار دولار

استكمل الصندوق السيادي السعودي خططه الاستثمارية في مجال التكنولوجيا بالاستحواذ على حصة في إحدى وحدات أكبر شركة هندية تعمل في مجال التجارة الإلكترونية ليعزز البلد الخليجي مكانته في هذه السوق، التي بدأ زخمها يتسارع رغم أزمة كورونا.

الرياض - أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي الخميس عن شراء حصة في شركة جيو بلاتفورم الناشئة، والتي تعمل في مجال التسوق الرقمي، التابعة لمجموعة ريلابنس إنديستريز الهندية العاملة في مجالات تمتد من النفط إلى الاتصالات.

ونكرت وكالات الأنباء السعودية الرسمية أن الصندوق السيادي أتم صفقة استحواذ على حصة نسبتها 2.32 في المئة في جيو مقابل 113.67 مليار روبية (1.5 مليار دولار).

وتأتي الخطوة تماشياً مع جهود الصندوق في الاستثمار بالقطاعات والشركات، التي تحقق عوائد مالية جذابة طويلة الأجل، وتسهم في جهود التحول الاقتصادي والنمو في البلد الخليجي.

وتعليقاً على الصفقة، قال محافظ صندوق الاستثمارات العامة، ياسر الرميان، "نحن سعداء بالاستثمار في شركة مبتكرة، تعتبر في مقدمة قطاع التحول التكنولوجي ببلد الهند، ونطلع إلى المستقبل الواعد للاقتصاد الرقمي من خلال جيو بلاتفورم".

وأضاف "توفر لنا هذه الصفقة فرصة كبيرة للوصول إلى هذا النمو، وسيمكننا هذا الاستثمار من تحقيق عوائد مالية طويلة الأجل لصندوق الاستثمارات العامة، بما يحقق مستهدفات التحول الاقتصادي للمملكة".

ويدير صندوق الاستثمارات العامة السعودي أصولاً تفوق قيمتها 300 مليار دولار واستثمر 7.7 مليار دولار في الأسهم حول العالم في الربع الأول من هذا العام. ويدير الصندوق السيادي السعودي اهتماماً بقطاع التكنولوجيا ولديه حصة في أوبر تكنولوجيز وخصص قرابة 45



ياسر الرميان
سيملكنا هذا الاستثمار من تحقيق عوائد مالية مستدامة

وكتف صندوق الثروة السعودي، الذي يدير أصول أكبر مصدر للنفط في العالم، خطواته في اقتناص الفرص الاستثمارية في الخارج متحدياً أزمة كورونا، التي تسببت في ركود الأنشطة الاقتصادية للبلاد، وزادت من انحصار عوائد النفط التي تعتمد عليها البلاد نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية. ويسلط الاهتمام بجيو بلاتفورم الضوء على إمكاناتها لتصبح اللاعب المهيمن على الاقتصاد الرقمي في الهند باعتبارها منصة للجلب القادم من التكنولوجيا تركز على توفير خدمات رقمية عالية الجودة بأسعار مناسبة لأكثر من 388 مليون مشترك في الهند. وحظت شركة جيو عدة منافسين بالفعل مع تسعير منافس شديد التنافسية وتعمل على شبكة البيع

بالتجزئة التابعة لريلابنس للتوسع في التجارة الإلكترونية.

وأكد ريلابنس في بيان أن "صفقات جيو بلاتفورم، إضافة إلى بيع أسهم قيمتها سبعة مليارات دولار، ستساعد الشركة على الوفاء بهدف سداد صافي دين قيمته 21.4 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري".

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ريلابنس للصناعات موكيش أمباني "تربطنا في ريلابنس علاقة طويلة ومثمرة مع السعودية من مرحلة اقتصاد النفط. وتستمر هذه العلاقة لتقوية الاقتصاد الرقمي في الهند".

وأوضح أن تلك العلاقة انعكست اليوم في استثمار صندوق الاستثمارات العامة في جيو بلاتفورم.

وأضاف "لقد أعجبت بالدور الذي أداه الصندوق في قيادة التحول الاقتصادي للسعودية، ونرحب به كشريك أساسي في جيو بلاتفورم، ونطلع إلى دعمهم وتوجيههم المستمر لأخذ خطوات طموحة لتسريع التحول الرقمي في الهند".

ويأتي توسيع الصندوق السيادي محفظة أعماله في التكنولوجيا، بعد يوم واحد من تدشين عملاق التجارة الإلكترونية أمازون موقعاً للمتسوقين في السعودية، وهو تحرك يظهر اهتمامها بمواصلة أنشطتها هناك.

والموقع هو إعادة تسمية للعلامة التجارية لموقع سوق دوت كوم للزبائن التجاريين، وهي منصة للتجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط استحوذت عليها أمازون في 2017.

وقالت أمازون في بيان الأربعاء إن "معلومات حسابات المتسوقين لدى سوق دوت كوم نقلت بشكل تلقائي إلى العنوان الجديد أمازون أس.إي".

وكانت الشركة الأميركية العملاقة قد حولت في إجراء مماثل موقع سوق في الإمارات إلى أمازون أي.إي العام الماضي.



نافذة استثمارية جديدة لتطوير القطاع

كورونا يضع الصحة المصرية في مرمرى الاستثمارات الخارجية

سباق خليجي أميركي بريطاني يستهدف مجال الرعاية الطبية

وتضع مؤشرات قطاع الصحة الفرص على طاولة المستثمرين، حيث تصل كثافة المستشفيات في مصر لنحو مستشفى واحد لكل 52.5 ألف مواطن، وسرير واحد لكل 736 مواطن، الأمر الذي يجعل البلاد بحاجة شديدة لبناء مستشفيات جديدة.

وتعزز هذه الحاجة من جاذبية الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية، بسبب الزيادة السكانية الكبيرة وارتفاع فاتورة المرض، الأمر الذي تقراه رؤوس الأموال الأجنبية بعناية شديدة. وتخصص القاهرة نحو 6 مليارات دولار لقطاع الصحة في موازاتها العامة الجديدة بخلاف المبادرات المالية الخاصة بتعزيز قدرات قطاع الصحة لمواجهة كوفيد - 19.

تمكنت رؤوس أموال أجنبية من اقتناص فرص استثمارية قوية في قطاع الصحة المصري لسد فجوة الرعاية الطبية، التي يشهدها المجال المترهل بعد أن أسهم وباء كوفيد - 19 في كشف هشأته، وتحولت إلى نقطة وصول في سباق خليجي أميركي بريطاني للاستثمار أكثر ما يمكن من مشاريع في هذا المضمار.

مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على قرض ميسر بقيمة 400 مليون دولار لدعم نظام التأمين الصحي الشامل، ضمن حزم الحماية المالية المؤقتة للمواطنين الأولى بالرعاية.

وتخصص الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات بنحو 100 مليون دولار لقطاع الرعاية الصحية في مصر مايو الماضي، ضمن برنامج مساعدات صحية آخر بقيمة 1.68 مليار دولار.

كما عزز بنك الاستثمار الأوروبي قدرات القطاع لمصر و6 دول أخرى هي الأردن وتونس والمغرب وبيلاروسيا ومولودفا وأوزباكستان، لتقوية البنية الأساسية للمستشفيات وتوفير وحدات العناية المركزة لمواجهة تداعيات كورونا.

وتحفز تحركات المؤسسات الدولية خطوات المستثمرين نحو هذا القطاع في مصر، وقالت مؤسسة التمويل الدولية إن قطاع الرعاية الصحية يحتاج إلى استثمارات بقيمة 60 مليار دولار بحلول عام 2050 لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.

وأسهمت المؤسسة في ترتيب حزمة تمويل إسلامي بقيمة 125 مليون دولار لصالح شركة هيومانيا الخاصة للرعاية الصحية، بغرض التوسع في الخدمات الصحية وتحسين الرعاية الطبية في مصر والمغرب.

وقال حسام عمران رئيس قطاع التصدير لشركة فارما الدولية للصناعات الدوائية (بيكو) إن "أزمة كورونا شجعت المستثمرين على ضخ أموال بالسوق المصرية، فالجائحة تفرض تعاون الحكومات مع القطاع الخاص".



حسام عمران
الولاء حفز مستثمري الرعاية الطبية الأجانب للعمل بمصر



محمد رضا؛
القطاع على أعتاب طرفة استثمارية خلال خمس سنوات

وأوضح لـ"العرب" أن وقوع القطاع الصحي في مرمرى المستثمرين الأجانب من شأنه استهداف فئة محدودة من المواطنين، لذلك يجب على الحكومة فرض شروط تلتزم بعدم المعالجة في الأسعار وتحديد تسعيرة للعلاج في المستشفى، سواء في الظروف العادية أو القاهرة، مثل الأوضاع الحالية لجائحة كورونا، كي لا يتضرر الفقراء.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - شجعت التحديات التي يواجهها قطاع الصحة المصري بسبب فيروس كورونا رؤوس الأموال الأجنبية على الحصول على استثمارات جديدة في مجال الرعاية الصحية، والذي يعد من أكثر القطاعات ربحية، في بلد يحتاج لضخ المليارات من الدولارات في هذا المجال.

وأتى ترهل المنظومة الصحية على مدى عقود إلى اتجاه شريحة كبيرة من المصريين لطلب الخدمة الصحية عبر مستشفيات القطاع الخاص، والهروب من سوء الخدمات الطبية عبر المنظومة الحكومية.

وأعلنت بعض الشركات الأميركية والخليجية والبريطانية عن ضخ استثمارات جديدة في قطاع الصحة مؤخراً، منها شركة إدارة الاستثمارات وكوتكورد إنترناشيونال إنفستمنتس، ومقرها نيويورك، وقررت تأسيس شركة لإدارة صندوق متخصص في قطاع الرعاية الصحية بالتعاون مع صندوق مصر السيادي.

وتسعى الشركة الأميركية لتوسيع نطاق عملها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، عبر القاهرة، ويصل رأس المال المبني للكيان الجديد نحو 300 مليون دولار.

كما أعلنت شركة الأهلي كابيتال، الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي، أكبر البنوك في مصر، عن تأسيس شركة للرعاية الطبية مع مستثمرين إماراتيين باستثمارات تبلغ 150 مليون دولار.

وتجهز مؤسسة سي.دي.سي للاستثمار المباشر، وهي ملوكة بالكامل للحكومة البريطانية، لتنفيذ أولى صفقاتها المباشرة بالسوق المصرية من خلال رصد استثمارات تفوق 100 مليون دولار لإتمام صفقة استحواذ في القطاع الصحي.

وشرعت القاهرة قانوناً للتأمين الطبي الشامل يسمح للمواطنين بالحصول على خدمات الرعاية الطبية في مستشفيات القطاع الخاص، ويتم تطبيقه على جميع محافظات البلاد تدريجياً، الأمر الذي يفتح آفاقاً كبيرة للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع.

60
مليار دولار التمويلات التي يحتاجها اقتصاد الرعاية الصحية المصري بحلول 2025

وتوقع محمد رضا، الرئيس الإقليمي لبنك الاستثمار سوليد كابيتال - مصر، أن يشهد قطاع الرعاية الصحية طفرة استثمارية كبيرة خلال السنوات الخمس المقبلة، فازمة كورونا كشفت عوار النظام الطبي ومدى ضعفه.

وأشار إلى أن هذه الاستثمارات لن تقتصر على الأفراد، فيما تستحوذ الصناديق السيادية والحكومات على 60 في المئة من استثمار القطاع.

وتعزز غموض أزمة كورونا وعدم القدرة على التنبؤ بانتهاؤها الفورة الاستثمارية في الرعاية الطبية، وتشجع على دخول لاعبين جدد للقطاع. وتشجع الأزمة أيضاً على نشاط قطاعات استثمارية أخرى مرتبطة بالقطاع وتتجاوز الأصول، حيث فتحت أفقا للشركات التكنولوجية الصحية، في ظل حالة التباعد الاجتماعي، فيما أضحت الرعاية الصحية من مجالات البنية التحتية المهمة بعيداً عن التعريف التقليدي للكلمة.

وشهدت تطبيقات توصيل الدواء الناجحة نشاطاً أيضاً ومنها منصة "شفاء" و"علاجي"، الأمر الذي جعلها محل اهتمام صناديق الاستثمار المحلية والإقليمية بسبب الوضع الحالي.

وتتمكنت "شفاء" من إتمام جولة خارجية لتمويل توسعاتها في ظل تصاعد الطلب عن بعد، فيما قنصت منصة "فيزيتا" الفرصة لإطلاق خدمات استشارات طبية عبر الهاتف، وجمعت 40 مليون دولار لتوسيع نشاطها.

ولا تقتصر الاستثمارات على قطاع المستشفيات فقط، بل تمتد للخدمات الصيدلانية، والذي شهد هيكلة كبيرة نتيجة حاجة البلاد الملحة لتوابع تسارع وتيرة الاستثمارات في القطاع الصحي.

مدينة خليفة الصناعية ت دشّن مشاريع تطويرية جديدة

أبو ظبي - أعلنت مدينة خليفة الصناعية عن تدشين حزمة من المشاريع التطويرية الجديدة بتوقع أن تعزز من خدماتها وتساهم في تمكين القطاعين الصناعي والتجاري بالبلاد في ظل تنامي الطلب على المرافق الصناعية والتجارية الجاهزة.

وتتضمن الوحدات والمرافق التي ستوفرها المدينة في إطار مشروع تطوير المراحل الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من مجمع الخدمات اللوجستية، فيها مرافق تخزين ووحدات صناعية خفيفة صغيرة ومتوسطة وصلات عرض من المقرر إنجازه وإتاحتها للمتعاملين ابتداءً من نهاية العام الحالي.

وأشار رئيس مجموعة المناطق الصناعية بالإنباء عن موانئ أبو ظبي عبدالله الهاملي إلى أن الطلب على الخدمات الصناعية ووحدات التخزين يشهد نمواً مطرداً.

ولفت إلى أن إطلاق وحدات التخزين الحديثة والمتطورة سيعزز



بيئة متكاملة لتنفيذ الأعمال

النمو القطاع الصناعي في إمارة أبو ظبي. ونسبت وكالة أنباء الإمارات للهاملي قوله "يتطلع متعاملونا إلى خيارات تتيح لهم المرونة وتوفر لهم مرافق جاهزة تقلل من تكاليف تأسيس أعمالهم".

ويأتي إطلاق الوحدات مسبقة الصنع ذات المساحات والاستخدامات المتعددة تلبية لهذه الاحتياجات. وأوضح الهاملي أن توفير خيارات التملك أو الإيجار للمتعاملين بالمدينة يساهم في تلبية المتطلبات الخاصة لكل منهم، حيث سيستفيد المستثمرون من العروض المرنة التي تتيح لهم خفض كلفة عملياتهم والتي تتكامل مع المزايا الأخرى.

وتتمتد المشاريع التطويرية الجديدة في المرحلتين الرابعة والخامسة من مجمع الخدمات اللوجستية في مدينة خليفة الصناعية على مساحة 250 ألف متر مربع.

وتوفر هاتان المرحلتان مجموعة متنوعة من مرافق التخزين متعددة

الاستعمالات والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتضم 24 مرفق تخزين وصالة عرض، تشمل 24 وحدة بمساحة 795 متراً مربعاً للوحدة، ووجنتين بمساحة 1920 متراً مربعاً للوحدة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنها تشمل 88 مرفق تخزين ووحدة صناعية خفيفة صغيرة ومتوسطة، وتشمل 76 وحدة بمساحة 500 متر مربع للوحدة، و6 وحدات بمساحة ألف متر مربع للوحدة، ووحدة واحدة بمساحة 1.6 كلم مربع، وأيضاً ست ووحدات صناعية خفيفة بمساحة 1028 متراً مربعاً للوحدة.

وتتيح المرحلتان السادسة والسابعة من مجمع الخدمات اللوجستية أراضي مخصصة تمتد على مساحة 330 ألف متر مربع وتضم 20 وحدة كبيرة مع منطقة مناولة خارجية تبلغ مساحة كل منها 2.5 كلم مربع، في حين تحتوي المرحلة السابعة من المجمع على 56 مرفق تخزين ووحدة صناعية خفيفة ومتوسطة.

وسيتم تزويد جميع المرافق الجديدة الواقعة في المنطقة الأولى من مدينة خليفة الصناعية بالعديد من المزايا التي تسهل عملية التحميل والتفريغ، إلى جانب بعض المرافق الخدمية التي يحتاجها المتعاملون.

ويعتبر إطلاق مجمع الخدمات اللوجستية الأحدث بين سلسلة المشاريع التطويرية التي أعلنت عنها مدينة خليفة الصناعية حيث دشنت مؤخراً أكبر مجمع متكامل لخدمة الشاحنات في المنطقة. ويمتد المجمع على مساحة 87 ألف متر مربع ما يعادل مساحة قرابة 12 ملعب كرة قدم، وتتضمن مرافقه محطة أدنوك للتوزيع المخصصة للشاحنات والتي تعد الأولى من نوعها، وساحة مواقف مغطاة تتسع لقرابة 275 مركبة تشمل السيارات والحافلات.